الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مجلة الجامعة الإسلامية

للغة العربية وآدابها

مجلة علمية دورية محكمة

العدد : ٤ | الجزء : ١ | يناير - أبريل ٢٠٢٢ م

العطف على معمولي عاملين مختلفين معنىً وعملاً

Conjunction on the Elements of Two Different Factors Meaningfully and Functionally

د. حسن بن كُرَيْدِم بن محمد الزبيدي

الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية بكلية العلوم والآداب بمحايل عسير

بجامعة الملك خالد

البريد الالكتروني: halzbade@kku.edu.sa

المستخلص:

يعرض هذا البحث لمسألة جواز العطف على معمولي عاملين معرِّفًا بها، ومُتتبِّعًا لاختلافِ النحاة فيها بين الجواز والمنع، واقتضى ذلك وجود مبحثين، الأول: التعريف بمسألة العطف على معمولي عاملين وبيان صورها وأحكامها، والثاني: مناقشة مذاهب النحاة في مسألة العطف على معمولي عاملين وتحليل الشواهد الواردة فيها، وسار البحث وفق المنهج الوصفي التحليلي، وتمّ التوصل إلى نتائج أهمها: ترجيحُ مسألة جواز العطف على معمولي عاملين؛ لكثرة الشواهد عليها من كلام العرب، وتأويلاتُ المانعين لشواهد جواز العطف على معمولي عاملين انطوت على تكلف بيِّن أخرج الكلام عن ظاهره وأوقع في التعقيد الذي لا مبرر له.

الكلمات المفتاحية: العطف– معمول– عاملين – حذف المضاف– حذف الجار.

Abstract

This research presents the issue of the permissibility of conjunctions on the elements of two different factors, and traces the controversy between grammarians on its permissibility and prohibition. This requires presenting two research points.

The first one is to define conjunctions on the elements of two factors and illustrate its forms and functions. The second is to discuss the schools of grammarians on the issue of coordinating conjunctions for two different factors and to analyze the evidences therein. This research followed the descriptive analytical approach. The findings reached are as follows: the preponderance of the issue of the permissibility of conjunctions on the elements over two factors; due to the abundance of evidence on it from the words of the Arabs; and the interpretations of those who disagreed on the evidence of the permissibility of using conjunctions on the elements of two factors are laced with clear exaggeration which led to changing speech from its apparent meaning and causing a baseless complexity.

Key words:

Conjunction – element – two factors- deleting the additive – deleting al-jarr**.**

المقدمة

اختلف النّحاة في جواز العطف على معمولي عاملين مختلفين معنىً وعملاً، فأجازه بعضهم مطلقًا، ومنعه بعضهم مطلقًا، وأجازه آخرون بشروط، ووردت شواهد كثيرة في العطف على معمولي عاملين، ردَّها كبار النحاة، وخرّجوها على غير هذا الباب؛ ليسلم لهم القول بمنع العطف على معمولي عاملين، غير أن كثرة الشواهد لهذه المسألة في القرآن الكريم والشعر وكلام العرب، دعتني للوقوف عليها ودراسة أقوال النحاة فيها؛ للوصول إلى القول الراجح.

وقد كانت خطواتي في كتابة هذا البحث تتبُّع أقوال النحاة في هذه المسألة، ومحاولة استقصاء جميع الشواهد الواردة فيها، ودراسة كلِّ شاهد منها، بإيضاح وجه الاستشهاد فيه عند المجيزين، والوقوف عند تأويله وتخريجه عند المانعين، واقتصرتُ في دراسة هذه المسألة على الشواهد الواردة في القرآن الكريم، وشعر الاحتجاج، وكلام العرب الفصحاء، وتركت الشواهد الواردة في دواوين السنة[1]؛ لما للنحاة من موقف من الاستشهاد بالحديث، وتركت كذلك شواهد الشعراء المولَّدين[2]؛ لعدم استشهاد النحاة بشعرهم، وختمت الدراسة

(١) من ذلك: ما ورد في الطبراني، "المعجم الأوسط". تحقيق طارق عوض الله وعبد المحسن الحسيني. (القاهرة: دار الحرمين)، ٣: ٣٨، من قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إِذَا وَقَعَ الذُّبابُ في شَرابِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ، ثُمَّ لِيَنْزَعْهُ، فَإِنَّ في أَحَدِ جَنَاحَيهِ دَاءً، والآخَرِ شِفاءً" والشاهد: في جرِّ(الآخرِ) ونصب كلمة (شفاءً)، حيث عطف (الآخرِ) على (أحدِ)، وعطف (شفاءً) على (داءً)، والعامل في (أحدِ) حرف الجر(في)، والعامل في(داءً) الحرف الناسخ(إنَّ)، حيث عطف بالواو على معمولي عاملين هما: في، وإنَّ.

(٢) من ذلك قول المتنبي: للسبي ما نكحوا والقتلِ ما ولدوا... والنهبِ ما جمعوا والنارِ ما زرعوا والشاهد في البيت جر (القتلِ) و(النَّهب) و(النارِ) دون إعادة لام الجر، فعطف بالواو في الجمل الثلاث على معمولي عاملين هما: الابتداء، واللام. ينظر: أبو العلاء المعري، "اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي". تحقيق محمد سعيد المولوي. (ط١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م)، ص: ٦٧٥

بالترجيح بعد تحليل الشواهد والأقوال.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى جمع أقوال النحاة في مسألة العطف على معمولي عاملين مختلفين جوازًا ومنعًا، ومناقشة الشواهد الواردة في ذلك؛ سعياً لإدراك الراجح منها.

أسباب اختيار موضوع البحث:

دعاني لاختيار هذا الموضوع أنه لم يأخذ حقه من البحث والدراسة، برغم ثرائه من جهة تعدد الأقوال وكثرة الشواهد.

أهمية موضوع البحث:

يكتسب هذا الموضوع أهمية؛ لأنه يتناول مسألةً وقع الخلاف فيها بين كبار النحاة بين الجواز والمنع، واضطربت الأقوال في نسبة الآراء فيها؛ ولأنه يجمع الشواهد الواردة في المسألة ويعرض لمواطن الاستشهاد فيها من قبل المجيزين، ويعرض لمواطن التأويل من قبل المانعين، ويُعمِل المرَجِّحَات؛ وصولاً للرأي الراجح المتسق مع سنن كلام العرب.

محتوى البحث:

يتكون هذا البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة، ففي المبحث الأول تناولت الغرض من استعمال العرب العطف في كلامها، وعلاقة حرف العطف بالعامل، وعرّفت مسألة العطف على معمولي عاملين وصورها وأحكامها، وفي المبحث الثاني: بيّنت مذاهب النحاة في العطف على معمولي عاملين وشواهدهم، وفي الخاتمة أوردت النتائج التي توصلت إليها.

منهج البحث:

المنهج الذي اتبعتُه في كتابة هذا البحث، وتحقيق أهدافه، والوصول إلى نتائجه هو المنهج الوصفيّ التحليليّ.

المبحث الأول: تعريف مسألة العطف على معمولي عاملين وبيان صورتها وضابطها

استخدمت العرب العطف في كلامها لتتخلص من تكرار العوامل، فحرف العطف يقوم مقام العامل ويغني عن إعادته؛ ففي حروف العطف اختصار بديع، وهو أنها تكفي مؤونة تكرير العامل(١)، والعامل في المعطوف مضمر يدل عليه حرف العطف، وهو في معنى العامل... وكأنك إذا قلت: قام زيدٌ وعمرٌو، قلت: قام زيدٌ قام عمروٌ، وأغنت الواو عن إعادة الفعل(٢).

وإذا كان حرف العطف كالعامل فمن القواعد المقررة عند النحاة: أنَّ العاملَ الواحدَ لا يعملُ عملين في موضع واحدٍ(٣)؛ فإذا قلنا: قام زيدٌ في الدارِ والقصرِ عمروٌ، فإننا نكون قد عطفنا (القصرِ) على (الدارِ) المجرورة بحرف الجر (في) و(عمروٌ) على (زيدٌ) المرفوع بالفعل (قام) بعامل واحد فتكون الواو جارةً رافعة في وقت واحد، وهذا مخالف للقاعدة التي قررها النحاة من أن العامل الواحد لا يعمل عملين في موضع واحدٍ.

من هنا نشأ الخلاف بين النحاة في مسألة العطف على معمولي عاملين، وعلى هذه القاعدة اعتمد المانعون العطف على معمولي عاملين، وأوَّلوا كل شاهد خالف هذه القاعدة

---

(١) ينظر: أبو سعيد السيرافي، "شرح كتاب سيبويه". تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية٢٠٠٨ م)، ١: ٣٨٣؛ وابن الخباز. "توجيه اللمع". تحقيق أ. د. فايز زكي محمد دياب. (ط٢، مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م)، ص: ٢٨٣.

(٢) ينظر: السُّهَيلي، "نتائج الفكر في النَّحو". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤١٢ – ١٩٩٢م)، ص: ١٩٥

(٣) ينظر: العكبري، "التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين". تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين. (ط١، دار الغرب الإسلامي١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م)، ص: ٢٠٠.

وأجازه فريق من النحاة مطلقًا وفريق آخر بقيود، فكانت هذه الدراسة لمناقشة أقوال النحاة في هذه المسألة وشواهدهم، والترجيح بين هذه الأقوال.

مصطلح العطف على عاملين

الصورة التي وردت للعطف على معمولي عاملين مختلفين في نحو قولنا: قام زيدٌ في الدارِ والقصرِ عمروٌ، سمّاها أكثر النحويين بـ (العطف على عاملين)، وإنما هي عطف على معمولي عاملين، وليست عطفًا على عاملين؛ غير أن النحاة ذكروا هذه المسألة باسم (العطف على عاملين)، قال ابن السراج: (باب العطف على عاملين)[١]، وكذا وردت عند النحاس[٢] والسيرافي[٣] والفارسي[٤] وابن جني[٥] وغيرهم.

وقد خطَّأ ابن هشام هذه التسمية فقال في باب: (التحذير من أُمُور اشتهرت بَين المعربين وَالصَّوَاب خلَافهَا) الصواب: "العطف على معمولي عاملين"[٦]، ولا شك أن تعبير

(١) ينظر: ابن السراج، "الأصول في النحو". تحقيق عبد الحسين الفتلي. (بيروت: مؤسسة الرسالة)،٢: ٦٩.

(٢) ينظر: النَّحاس، "إعراب القرآن". تعليق عبد المنعم خليل إبراهيم. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية١٤٢١هـ)، ٤: ٩٣.

(٣) ينظر: أبو سعيد السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ١: ٣٨٣.

(٤) ينظر: الفارسي، الحسن بن أحمد. "التعليقة على كتاب سيبويه". تحقيق د. عوض القوزي. (ط١ ١٤١٠هـ)، ١: ١٠٢؛ والفارسي، "الحجة للقراء السبعة". تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي. (ط٢، دمشق: دار المأمون للتراث ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م)، ٢: ٤٢٠.

(٥) ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني، "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها". (وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م)، ١: ٢٨٢.

(٦) ينظر: ابن هشام، "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب". تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. (ط٥، دمشق: دار الفكر).١/٨٥٧.

ابن هشام أدق، وهو المقصود من كلام النحاة، بدليل ذكرهم ذلك في شرحهم للمسألة وأمثلتها، وقد أجاز الرضي هذا التعبير وخرَّجه على أنه من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه(١)؛ لذا فما ورد في هذا البحث من التعبير بالعطف على عاملين إنما هو من قبيل الموافقة للمصطلح الشائع عند النحاة؛ ولما ذكره الرضي من تخريج وجيه لهذا التعبير.

صورة العطف على معمولي عاملين مختلفين

أن يتقدّم مرفوع ومنصوب، أو مرفوع ومجرور، أو منصوب ومجرور، ثمّ تعطف عليهما من غير إعادة العامل، ومثاله: قام زيدٌ وضربتُ عمرًا وبكرٌ وخالدًا، فقد تقدّم مرفوع، ومنصوب، وهما:" زيد" و" عمرو" ثم عطفت" بكر" على" زيد"، و" خالدا" على "عمرًا" وهذا هو الذي وقع فيه الخلاف، كأنّك قلت: قام زيدٌ وضربتُ عمرًا، وقام بكرٌ وضربتُ خالدًا(٢).

ضابط العطف على معمولي عاملين مختلفين

نقل أبو حيان عن ابن الطراوة أنَّ العطف على معمولي عاملين إنما يكون فيما كان العاملان فيه من العوامل اللفظية المؤثرة لفظًا ومعنى، فإن انخرم شرط من هذه لم يكن من هذا الباب.

فإذا لم يكن العاملان من العوامل اللفظية المؤثرة فهي جائزة، كأن يكون العاملان ابتداءين، أو أحدهما نحو: زيدٌ في الدار والقصرِ عمرو، وكأن يكون العامل زائدً لا أصليًا،

(١) ينظر: الاستراباذي "شرح الرضي على كافية ابن الحاجب". تحقيق د. يوسف محمد عمر. (ليبيا: جامعة قار يونس ١٣٩٥- ١٩٧٥م)، ٢: ٣٤٤.

(٢) ابن الأثير، "البديع في علم العربية". تحقيق د. فتحي أحمد علي الدين. (ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى ١٤٢٠ هـ)، ١: ٣٨٢.

كالباء الداخلة في خبر (ليس)، و (ما)، و (من) في النفي، فهو جائز نحو: ليس زيدٌ بقائمٍ، ولا خارجٍ أخوه، وما شرب من عسلٍ زيدٌ، ولا لبنٍ عمرو، وما شرب زيدٌ من عسلٍ ولا لبنٍ عمرو، وأجاز ابن طلحة: زيدٌ في الدارِ والقصرِ عمرو كابن الطراوة[١].

(١) ينظر: أبو حيان، "ارتشاف الضرب من لسان العرب". تحقيق رجب عثمان محمد. (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م)، ٤: ٢٠١٦

المبحث الثاني: مذاهب النحاة في العطف على معمولي عاملين

للنحاة في العطف على معمولي عاملين مختلفين أربعة مذاهب:

الأول: الجواز مطلقًا، سواء أكان أحد العاملين جارًا أم لم يكن، قال أبو حيان: "ذكر الفارسي في بعض كتبه جواز ذلك مطلقًا عن قوم من النحويين، ونُسب للأخفش"(١)، ونسب صاحبُ حماة القولَ بالجواز مطلقًا إلى الفراء(٢).

الثاني: الجواز إن كان أحد العاملين جارًا، بشرط أن يكون المجرور متقدمًا في المعطوف، سواء تقدم المجرور في المعطوف عليه نحو: إنَّ في الدارِ زيدًا والحجرةِ عَمرًا، أم لم يتقدم نحو: إن زيدًا في الدارِ والحجرةِ عَمرًا، وهو مذهب الأخفش، والكسائي، والفراء، والزجاج، وأبي بكر بن طلحة (٣).

فإن لم يكن المجرور متقدمًا في المعطوف كقولك إنَّ زيدًا في الدار وعَمرًا الحجرةِ فممتنع عند أصحاب هذا القول، وإذا لم يكن أحد العاملين جارًا نحو: كان آكلا طعامك زيد وتمرًا عمرو؛ أي: وكان آكلاً تمرًا عمروٌ، فممتنع عند أصحاب هذا القول كذلك، وجائز عند أصحاب القول الأول القائلين بجواز العطف على معمولي عاملين مطلقًا(٤).

الثالث: أن يتقدم المجرور في المتعاطفين معًا فيجوز: إنّ في الدار زيدًا والقصرِ عَمرًا، أو لا يكون متقدمًا في المتعاطفين معًا فيمتنع نحو: إن زيدًا في الدار والحجرةِ عمرًا، ونُسب

---

(١) المرجع السابق: ٤/٢٠١٤.

(٢) أبو الفداء، "الكناش في فني النحو والصرف". تحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام. (بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر ٢٠٠٠ م)، ١/٢٣٢.

(٣) ينظر: ابن السراج، "الأصول" ٢: ٦٩؛ والسيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ١: ٣٣٨؛ وأبو حيان، "ارتشاف الضرب" ٤: ٢٠١٤.

(٤) ينظر: ناظر الجيش، "تمهيد القواعد ". تحقيق أ. د. علي محمد فاخر وآخرون. (ط١ القاهرة: دار السلام للنشر ١٤٢٨هـ)، ٧: ٣٥٠٤.

هذا لأبي الحجاج الأعلم؛ لتساوي الجملتين[١].

الرابع: المنع مطلقًا، وهو ظاهر قول سيبويه، ومذهب هشام والمبرد وابن السراج والزمخشري[٢]، ونقل ابن مالك الإجماع على منعه[٣]، وقد ذكر ابن السراج التعليل في منع جواز العطف على معمولي عاملين بقوله: " اعلم: أن العطف على عاملين، لا يجوز من قِبَلِ أنَّ حرف العطف إنما وضع لينوب عن العامل، ويغني عن إعادته، فإن قلت: قامَ زيدٌ وعمرٌو فالواو أغنت عن إعادة "قام" فقد صارت ترفع كما يرفع قامَ، وكذلك إذا عطفت بها على منصوب نحو قولك: إن زيدًا منطلقٌ وعمرًا فالواو نصبت كما نصبت "إنَّ" وكذلك في الخفض إذا قلت: مررت بزيدٍ وعمروٍ، فالواو جرت كما جرت الباء، فلو عطفت على عاملين أحدهما يرفع والآخر ينصب لكنت قد أحلت؛ لأنها تكون رافعةً ناصبةً في حال قد أجمعوا على أنه لا يجوز أن تقول: مَرَّ زيدٌ بعمروٍ وبكرٌ خالدٍ، فتعطف على الفعل والباء ولو جاز العطف على عاملين لجاز هذا"[٤].

رأي سيبويه في العطف على معمولي عاملين

اختلف النحاة في مذهب سيبويه في مسألة العطف على معمولي عاملين؛ لذا كان هذا العنوان للوقوف على رأي سيبويه في هذه المسألة من خلال نقل العلماء عنه وشرحهم لما أورده في كتابه.

---

(١) ينظر: أبو حيان، "ارتشاف الضرب" ٤: ٢٠١٥.

(٢) ينظر: المبرد، "المقتضب". تحقيق. محمد عبد الخالق عظيمة. (بيروت: عالم الكتب).٤/١٩٥؛ وابن السراج، "الأصول"، ٢: ٦٩؛ وأبو حيان، "ارتشاف الضرب" ٤: ٢٠١٦؛ وابن هشام، "مغني اللبيب"، ١: ٦٣٤.

(٣) ينظر: ابن مالك، "شرح تسهيل الفوائد". تحقيق: د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون. (ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ١٤١٠هـ)، ٣: ٣٧٨.

(٤) ابن السراج، "الأصول"، ٢: ٦٩.

لم يصرّح سيبويه برأيه في هذه المسألة، لكنه في باب عمل (ما) أورد مسألة: ما أبو زينب ذاهبًا، ولا مقيمةٌ أمُّها، وذكر أنه لا يجوز في مقيمة إلا الرفع ولا يجوز أن تنصب مقيمة، بالعطف على (ذاهبًا)، وتجعله خبرًا عن الأب؛ لأن الأم مضافة إلى ضمير زينب، وليس أمها من سبب الأب بل هي أجنبية عنه، فلو قلت: ما أبو زينبَ مقيمةً أمها لم يجز؛ لأنها ليست من سببه، واستشهد سيبويه على ذلك بقول الأعور الشَّنِّيّ:

هَوِّنْ عَلَيْكَ فإنَّ الأُمورَ بِكَفِّ الإِلهِ مَقَادِيرُهَـــا

فَلَيْسَ بآتِيكَ مَنْهِيُّهَـــا ولاَ قَاصِرٌ عَنْكَ مأمورُهَا[1]

لأنه جعل المأمور من سبب الأمور، ولم يجعله من سبب المنهي[2]، وقد وضّح السيرافي وجه استشهاد سيبويه بالبيت بقوله: "منهيها اسم ليس، والضمير الذي فيها ضمير المأمور، فكأنه قال: "ليس بآتيك منهي الأمور"، وخبره: " ليس بآتيك، وقوله: و "لا قاصر عنك مأمورها". "مأمور"، مضاف إلى الأمور، وليس بمضاف إلى اسم " ليس "، فهو أجنبي منه، فصار بمنزلة قولك: " ما أبو زينب ذاهبًا، ولا مقيمة أمها "؛ لأن "الأم" لم تضف إلى اسم "ما "[3].

وأورد السيرافي اعتراضًا محتملاً في استشهاد سيبويه على المسألة بهذا البيت؛ لأن مسألة: ما أبو زينب ذاهبًا، ولا مقيمةٌ أمُّها، لا يجوز في المعطوف إلا الرفع، أما المعطوف في البيت فيجوز فيه الرفع والنصب.

وأورد اعتراضًا آخر بأنّ المسألة التي أوردها في العطف على ما عملت فيه (ما)،

(١) "ديوان الأعور الشني". تحقيق ضياء الدين الحيدري. (ط١، بيروت: مؤسسة المواهب للطباعة والنشر١٤١٩هـ)، ص: ٢٤.

(٢) ينظر: سيبويه، "الكتاب". تحقيق عبد السلام محمد هارون. (ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، ١: ٦٣.

(٣) السيرافي "شرح كتاب سيبويه" ١: ٣٣٧.

والبيت فيما عملت فيه (ليس)، وحكم تقديم الخبر في (ليس) ليس مثله في (ما)، ففي (ليس) ينصب الخبر إذا تقدم على الاسم، ويمتنع نصب خبر ما إذا تقدم على اسمها.

وقد أجاب السيرافي عن هذين الاعتراضين المحتملين بجوابين:

الأول: أنه استشهد بالبيت؛ ليرينا كيف سيكون حكم "ما " لو كانت مكان " ليس " في هذا البيت.

الثاني: أنه استشهد بالبيت؛ ليرينا أن الجملة الثانية غريبة من الجملة الأولى؛ لأن الضمير الذي في الجملة الثانية وهو الهاء في (مأمورها) ليس عائدًا على الاسم الأول وهو (المنهي)، وإنما هو ضمير ما أضيف إليه وهي الأمور، أي: منهي الأمور(١).

ثم إن سيبويه بعد أن ذكر هذه المسألة واستشهد عليها بهذا الشاهد، ذكر أنه يجوز في (قاصر) الجر، وذكر في توجيه ذلك بأن الهاء في "مأمورها" وإن كان عائدًا على "منهيُّها" إلا أن "منهيُّها" مُتَّصِل بالأمور، فَإِذا عطف على "منهيُّها" فَكَأَنَّهُ عطف على الْأُمُور؛ لأن المنهي هو بعض الأمور(٢)، واستشهد سيبويه على هذه المسألة ببيت آخر، وهو قول النابغة الجعدي:

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أنْ نَرُدَّها صِحَاحًا ولا مستنكرٌ أن تُعقَّرا(٣)

ووجه استشهاد سيبويه بهذا البيت على المسألة أن قوله: (فَلَيْسَ بِمَعْرُوف لنا أَن نردها) أَي: فَلَيْسَ بِمَعْرُوف لنا ردهَا، فـ (ردهَا) اسم لَيْسَ، وبـ (معروف لنا) الخبر، ثمَّ قَالَ: (وَلَا مستنكر أَن تعقرا) وتأويله: وَلَا مستنكر عقرهَا، فَهَذَا لَا يكون إِلَّا مُنْقَطِعًا عَن الأول؛ لِأَن الْعقر مُضَاف إِلَى ضمير الخيل، وَلَيْسَ يرجع إِلَى الرَّد، وَالرَّدُّ غير الخيل، فَهَذَا بِمَنْزِلَة قَوْلك:

(١) ينظر: المرجع السابق، ١: ٣٣٧.

(٢) ينظر: سيبويه "الكتاب"، ١: ٦٤؛ والمبرد، "المقتضب"، ٤: ١٩٦.

(٣) "ديوان النابغة الجعدي". تحقيق واضح الصَّمد. (ط١ بيروت: دار صادر١٩٨٩م)، ص:٧٠. ورواية الديوان (ولا مستنكرًا) بالنصب.

مَا أَبُو زَيْنَب قَائِمًا وَلَا ذَاهِبَة أمهَا[1].

وأجاز سيبويه في(مستنكر) الجر، وذلك أن قوله ردَّها بمنزلة رد الخيل، وذلك أن قبل هذا البيت:

ونُنْكِرُ يَوْمَ الرَّوْعِ أَلْوانَ خَيْلِنَا مِنَ الطَّعنِ حَتى نَحْسِبَ الجونَ أشْقَرَا[2]

فإذا قال: " فليس بمعروف لنا رد الخيل "، جاز أن تجعل رد الخيل بمنزلة الخيل، قال سيبويه: "يجوز أن يُجَرَّ ويَحملَه على الردِّ ويؤنَّثَ لأنَّه من الخيل"[3]، واعترض الأخفش على تخريج سيبويه لرواية الجر في الشاهدين؛ وذلك لأنَّ الأخفش يجيز العطف وإن لم يكن الثاني من سبب الأول[4].

وقد ذكر النحاة أن سيبويه إنما يمنع عطف الثاني على الأول إذا لم يكن من سببه؛ لأنه عطف على عاملين، وسيبويه يمنع العطف على عاملين، والأخفش يزعم أنَّ هذا خطأ ويجيز العطف على العاملين[5].

وذكر النحاس أن سيبويه ممن يقول بجواز العطف على عاملين[6]. قال أبو العلاء المعري: "وأصحاب سيبويه يختلفون في مذهبه؛ فيذهب قوم إلى أنه كان يجيز العطف على عاملين، وبعضهم ينكر ذلك"[7].

(١) ينظر: المبرد، "المقتضب"، ٤: ١٩٤-١٩٥.

(٢) "ديوان النابغة الجعدي"، ص: ٧٠ ورواية الديوان: (وتنكر) مكان (وننكر)، و(تحسب) مكان (نحسب) بالتاء فيهما.

(٣) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ١: ٦٤.

(٤) ينظر: المبرد، "المقتضب"، ٤: ١٩٥؛ وابن السراج، "الأصول" ٢: ٧٣.

(٥) ينظر: المبرد، "المقتضب"، ٤: ١٩٥؛ وابن السراج، "الأصول" ٢: ٧٣؛ والسيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ١: ٣٣٨، والفارسي، "التعليقة على كتاب سيبويه"، ١: ١٠١-١٠٢.

(٦) ينظر: النحاس، "إعراب القرآن"، ٤: ٩٣.

(٧) ابن الأثير، "اللامع العزيزي"، ١: ٦٧٥.

والمشهور عند أكثر النحاة أن سيبويه لا يجيز العطف على عاملين، قال ابن السراج: "ومذهب سيبويه ألا يعطف على عاملين"(١) ويقول السيرافي:" اعلم أن سيبويه لا يجيز (ليس زيدٌ بقاعدٍ ولا قائمٍ عمرو). وتجويز (ليس زيد بقاعدٍ ولا قائمٍ أبوه)؛ فأما إبطاله (ليس زيد بقاعد ولا قائم عمرو)؛ لأنه لا يرى العطف على عاملين، ومتى أجاز ذلك كان عطفًا على عاملين"(٢).

والذي أراه أن مذهب سيبويه هو منع العطف على عاملين وهو ما أثبته أكثر النحاة على ماورد، ودللوا على ذلك بالشواهد والأمثلة، وقول النحاس وأبي العلاء إنَّ مذهب سيبويه الجواز قول مرسل لا دليل عليه.

أدلة القائلين بجواز العطف على معمولي عاملين وتوجيهات المانعين

احتج القائلون بجواز العطف على معمولي عاملين بعدد من الأدلة منها:

١- قوله تعالى:

﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٤ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الجاثية:٣-٥].

وردت كلمة (آيات) في هذا الشاهد ثلاث مرات، ولا خلاف في الأولى (لآيات) أنها منصوبة على أنها اسم إن. وقرئت (آيات) الثانية والثالثة بالرفع والنصب(٣)، وتخريج الثانية

(١) ابن السراج، "الأصول"، ٢: ٧١.

(٢) السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ١: ٣٣٨.

(٣) قراءة الرفع هي قراءة ابن كثير ونافع وعاصم وأبي عمرو وابن عامر، وقراءة النصب هي قراءة الأعمش وحمزة والكسائي. ينظر: الزجاج، "معاني القرآن وإعرابه". تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي. (ط١، بيروت: عالم الكتب ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، ٤: ٤٣١؛ والنحاس، "إعراب القرآن"، ٤: ٩٢، والفارسي، "الحجة للقراء السبعة" ٦: ١٧٠؛ وأبو حيان، "البحر المحيط". تحقيق صدقي محمد جميل. (بيروت: دار الفكر ١٤٢٠ هـ)، ٩: ٤١٣.

في حالة الرفع بالعطف على موضع إنَّ مع ما عملت فيه، أو على الاستئناف على معنى: (وفي خلقكم آياتٌ)، وتخريجها في حال النصب بالعطف على الجملة السابقة والتقدير: (وإنَّ في خلقكم آياتٍ)، وليس في هذا الموضع إشكال، إنما موضع الإشكال في (آيات) الثالثة حيث قرئت بالرفع والنصب، وكلاهما تخرَّج على العطف على عاملين، ففي الرفع تعطف على ما قبلها والتقدير: (واختلافِ الليل والنهار وتصريفِ الرياح آياتٌ) وتكون (آياتٌ) معطوفة إن شئت على موضع أن وَمَا عَمِلتْ فيه، وإن شئت على (آياتٌ) السابقة في قراءة من قرأ: (وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ)، فتكون على هذا التخريج من باب العطف على عاملين.

وقراءة النصب هي القراءة الأشهر التي احتج بها القائلون بجواز العطف على عاملين، ووجه استشهادهم أنهم قالوا: "وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ" مجرور بالعطف على "خلقِكم" والعامل فيها حرف الجر "في"، وقوله: "آياتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ" منصوب بالعطف على ما عمل فيه "إنَّ" وهو لآياتٍ، فصار بمنزلة قولك: " إنَّ في الدار لزيدًا والقصرِ عمرًا "(١).

وقد ردَّ المبرِّد قراءة النصب(٢)، قال أبو سعيد السيرافي:" فرد أبو العباس هذه القراءة؛ لأنه كان مذهبه إبطال العطف على عاملين مختلفين، وقدّر أن هذه القراءة لا بد فيها من العطف على عاملين، ورَفعَ " الآيات " في الآيتين الأخريين ليتخلص من العطف على عاملين، فلزمه في الرفع مثل ما فرَّ منه، ذلك أنه جر وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ بالعطف على ما قبله، والعامل في رفع الآيات، فيقال له: لم رفعتها؟ فلا بد من أن يكون رفعها بالابتداء عطف على موضع " إنَّ "، كما تقول: "إنَّ زيدًا في الدار وعمرو"، فإذا صار كذلك، فقد

(١) ينظر: المبرد، "المقتضب"، ٤: ١٩٥؛ وابن السراج، "الأصول في النحو" ٢: ٦٩؛ والسيرافي، "شرح كتاب سيبويه"١: ٣٣٧؛ وابن هشام، "مغني اللبيب" ١: ٦٣٣-٦٣٤.

(٢) ينظر: المبرد، "المقتضب"، ٤: ١٩٥.

عطف على عاملين، وهما في موضع "إنَّ"، الذي هو الابتداء"[١].

وذهب ابن السراج والسيرافي إلى أن (آيات) المعادة فيها إنما أعيدت لتأكيد الآيات الأولى وهي هي، وتقدير الكلام: (إِنَّ فِي السَّماواتِ وَالْأَرْضِ لَآياتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَفِي خَلْقِكُمْ وَما يَبُثُّ مِنْ دابَّةٍ آياتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ، وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ آياتٍ)، ومثله (إن في الدار زيدًا، والقصر زيدًا) وهو جائز إذا كان (زيد) الثاني هو الأول، وكذا القول في تخريج قراءة الرفع[٢].

٢-قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۙ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾[سبأ:٢٤]، ووجه استشهادهم بالآية أن قوله "أو في ضلال مبين" عطف على خبر إن وعلى اللام، والتقدير: "وإنّا أو إياكم لعلى هدى وإنا أو إياكم لفي ضلال مبين". فحذف إنَّ واللام من قوله: "أو في ضلال مبين" قال السيرافي بعد أن نقل هذا الاحتجاج والتخريج عن الأخفش: " وهذا لا حجة له فيه؛ لأن قوله: "أو في ضلال مبين" ليس فيه معمول إن منفي، فيكون عطفا على " إن "، و "اللام" في قوله عز وجل: "لَعَلى هُدىً أَوْ فِي ضَلالٍ مُبِينٍ" غير عاملة. فاحتجاجه بهذا بعيد" [٣].

٣- قول الشاعر:

هَوِّنْ عَلَيْكَ فإنَّ الأُمورَ بِكَفِّ الإلهِ مَقَادِيرُهَـا

فَلَيْسَ بآتِيكَ مَنْهِيُّهَـا ولاَ قَاصِرٍ عَنْكَ مأمورُهَا[٤]

ورد هذا البيت بثلاث روايات برفع "قاصر" ونصبها وجرها.

وتوجيه الرفع: أنْ تعرب مأمورها مبتدأ و(قاصرٌ) هو الخبر، والتقدير: ولا مأمورها

(١) السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ١: ٣٣٩.

(٢) ينظر: ابن السراج، "الأصول في النحو"، ٢: ٧٥؛ والسيرافي، "شرح كتاب سيبويه" ١: ٣٤٠.

(٣) ينظر: السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ١: ٣٤٣.

(٤) سبق تخريجه.

قاصرٌ عنك؛ فيكون من عطف جملة على جملة، كما تقول: ليس زيد قائمًا ولا عمرٌو منطلقٌ، وليس في هذه الرواية شاهد على العطف على عاملين(١).

وتوجيه رواية النصب: أن تعطف (قاصرًا) على موضع (بآتيك)، وموضعها النصب على أنها خبر ليس، وتعطف (مأمورُها) على (منهيُّها). وليس في هذه الرواية كذلك شاهدٌ على العطف على عاملين؛ لأنه عطف على اسم ليس وخبرها، والعامل فيهما واحد وهو (ليس)(٢).

أما رواية الجر فهي التي استشهد بها القائلون بجواز العطف على عاملين، ووجه استشهادهم أن (قاصرٍ) معطوفة على (آتيك) و (مأمورُها) معطوفة على (منهيُّها)، فعطف على عاملين وهما: "الباء" العاملة في "آتيك"، و"ليس" العاملة في "مأمورها"(٣).

أما المانعون العطف على العاملين فوجهوا الجر بعطف "قاصرٍ" على "آتيك" ورفع مأمورها باسم الفاعل "قاصرٍ"؛ ولكن هذا التوجيه يلزم منه فساد المعنى؛ لعدم الارتباط بالمخبر عنه، إذ التقدير حينئذٍ: فَلَيْسَ منهيها بقاصر عَنْك مأمورها، وقد أجاب سيبويه عن هذا بأن الهاء في "مأمورها" وإن كان عائدًا على "منهيُّها" إلا أن "منهيُّها" مُتَّصِل بالأمور فَإِذا عطف على "منهيُّها" فَكَأَنَّهُ عطف على الْأُمُور؛ لأن المنهي هو بعض الأمور، فكأنه قال ليس بآتيك الأمور، ولا قاصر عنك بعضها(٤)، واستشهد سيبويه على جعل منهي الأمور بمنزلة الأمور بقول جرير:

(١) ينظر: السيرافي، "شرح أبيات سيبويه" ١: ١٦٢.

(٢) ينظر: المرجع السابق ١: ١٦٣.

(٣) ينظر: المبرد، "المقتضب" ٤: ١٩٦

(٤) ينظر: سيبويه، "الكتاب" ١: ٦٤؛ وابن السراج، "الأصول" ٢: ٧٢؛ والسيرافي، "شرح كتاب سيبويه" ١: ٣٤١؛ وابن هشام "المغني" ٦٣٤/١.

إذا بعضُ السِّنين تعرَّقتْنا كفى الأيتامَ فقدُ أبي اليتيم[١]

حيث أنَّثَ تعرَّقتنا مع أنَّ "بعض" مذكَّر؛ وذلك لأنها أضيفت إلى السنين وهي مؤنث، وهذا يشبه قوله:

فليس بآتِيْكَ مَنْهيُّها ولا قاصِرٍ عنك مأمورُها[٢]

حيث جعل منهيُّها بمنزلة الأمور، فعاد إليها ضمير المؤنث في قوله "مأمورها"، ولو لم تكن منهيُّها بمنزلة الأمور لقال: مأموره لأن المنهي مذكَّر[٣]. وردَّ المبرِّد تخريج سيبويه لرواية الجرِّ وردَّ استشهاده، وزعم أنه ليس لرواية الجر تخريج إلا على العطف على عاملين وهو غير جائز[٤].

٤-قول النابغة الجعدي:

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أنْ نَرُدَّها صِحَاحًا ولا مُستنكَرٍ أن تُعقَّرا[٥]

والقول في هذا البيت كالقول في سابقه، فقد روي بالرفع والنصب والجر، وتخريج الرفع والنصب كتخريجهما في البيت السابق.

أما رواية الجر فهي التي احتج بها القائلون بجواز العطف على عاملين، ووجه استشهادهم بالبيت أنَّ "مستنكرٍ" معطوفة على "معروف" والعامل فيه الباء، و"أنْ تعقَّرا" معطوفة على "أن نردَّها" والعامل فيها ليس.

والتقدير فيها: فَلَيْسَ بِمَعْرُوف لنا ردُّها فـ (ردها) اسْم لَيْسَ و"بمعروف لنا" الخبر، ثمَّ

(١) "ديوان جرير". تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه. (ط٣، دار المعارف)، ١: ٢١٩.
(٢) سبق تخريجه.
(٣) ينظر: السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ١: ٣٤٢.
(٤) ينظر: المبرد، "المقتضب"، ٤: ٢٠٠.
(٥) سبق تخريجه.

قَالَ: "وَلَا مستنكر أَن تعقرا"، وتأويله وَلَا مستنكر عقرُهَا[1].

وخرّجها القائلون بمنع العطف على عاملين كما خرجوا البيت الأول، على تأويل ردها بمنزلة رد الخيل، وذلك أن قبل هذا البيت:

ونُنْكِرُ يَوْمَ الرَّوْعِ أَلْوانَ خَيْلِنَا مِنَ الطَّعنِ حَتى نَحْسِبَ الجونَ أشْقَرَا[2]

فإذا قال: "فليس بمعروف لنا رد الخيل"، جاز أن تجعل رد الخيل بمنزلة الخيل، قال سيبويه: "يجوز أن يُجَرَّ ويَحملَه على الردِّ ويؤنَّثَ لأنَّه من الخيل"[3]. وردَّ المبرِّد هذا التخريج أيضًا؛ لأن الردَّ غير الخيل، والعقرُ راجع إلى الخيل، فليس بمتصل بشيء من الخيل ولا داخل في المعنى، وذكر أنه لا يمكن تخريج رواية الجر إلا على العطف على عاملين وهو ما لا يجيزه[4].

٥-قول أبي النجم:

أوصيتُ من برَّة قلبًا حُرَّا بالكلبِ خيرًا والحَمَاةِ شَرَّا[5]

ووجه استشهادهم بالبيت أنهم قالوا: (الحماة) مجرور بالعطف على (الكلب)، والعامل "الباء"، و(شرًا) منصوب بالعطف على (خيرا)، والعامل (أوصيت). [6]

وخرّجه القائلون بمنع العطف على العاملين على إعادة تقدير حرف الجر الذي حُذِفَ اختصارًا، والتقدير: (وبالحماة شرا) وخفض (الحماة) بهذه (الباء) المقدرة، وحذف حرف

(١) ينظر: المبرد، "المقتضب"، ٤: ١٩٤؛ وابن السراج، "الأصول في النحو"، ٢: ٧٠؛ والسيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ١: ٣٤١؛ وأبو حيان، "البحر المحيط"، ١٠: ٤٨٧.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ١: ٦٤.

(٤) ينظر: المبرد، "المقتضب"، ٤: ١٩٥؛ وابن السراج، "الأصول في النحو"، ٢: ٧٠.

(٥) "ديوان أبي النجم العجلي". تحقيق محمد أديب عبد الواحد. (دمشق: مجمع اللغة العربية) ص: ١٨٤.

(٦) ينظر: السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ١: ٣٣٩، والفارسي، "الحجة للقراء السبعة"، ٦: ١٧٢.

الجر وإعماله مقدَّرًا وارد عن العرب، ومنه قول الشاعر:

سلِ المفتيَ المكّيَّ ذا العلمِ ما الذي يحلُّ من التقبيلِ في رمضان

ثم قال:

فقال لي المكيُّ أمَّا لزوجةٍ فسبعٌ وأمَّا خُلَّةٍ فثمان[١]

فخفض "خلة" بلام قدرها وحذفها، فكأنه قال: وأما لخلةٍ، ولا يجوز أنْ يكون بالعطف وذلك أنَّ "أمَّا" لا يعطف ما بعدها على ما قبلها، وهي من الحروف التي ما بعدها مستأنف، ومن حذف حرف الجر وإعماله مقدَّرًا قول الشاعر:

وكريمةٍ من آلِ قيسٍ أَلَفْتُه حتَّى تَبذَّخَ فارتقى الأعْلامِ[٢]

والتقدير فارتقى في الأعلامِ.

ومنه قول الشاعر:

إذا قيلَ أيُّ الناسِ شرُّ عصابةٍ أشارتْ كليبٍ بالأكفِ الأصابعُ[٣]

والتقدير أشارت إلى كليب، غير أن بعضهم ردَّ التخريج بإضمار حرف الجر بأنه ضعيف وقبيح، وغير جائز إلا في الضرورة[٤]، وقد ذكر ابن يعيش أن التخريج بإضمار

(١) ينظر: المبرد، "الكامل في اللغة والأدب". تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. (ط٣، القاهرة: دار الفكر العربي ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م).١: ٢٢٨، قال المبرد: "قال أعرابي أنشدنيه أبو العالية..." وأورد البيتين؛ والسيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ١: ٣٤٠ بلا نسبة.

(٢) ينظر: ابن مالك، "شرح التسهيل"، ٢: ١٥١؛ والعيني، "المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية". تحقيق أ. د. علي محمد فاخر، وآخرون. (ط١، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر١٤٣١هـ – ٢٠١٠م)، ٣: ١٢٧١؛ والسيوطي، "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". تحقيق عبد الحميد هنداوي. (القاهرة: المكتبة التوفيقية)،٢: ٤٦٨ بلا نسبة، قال العيني: "لم أقف على اسم قائله".

(٣) البيت للفرزدق، ورواية الديوان برفع (كليب)، الديوان: ٣٦٢.

(٤) ينظر: السيرافي، "شرح كتاب سيبويه" ١: ٣٩٨؛ وابن الحاجب، "الأمالي". تحقيق د. فخر صالح سليمان قدارة. (بيروت: دار الجيل ١٤٠٩هـ)، "الأمالي"، ٢: ٧١٣.

حرف الجر ضعيف، والتخريج على عطف العاملين ضعيف كذلك، وإنما كان الحمل على إضمار حرف الجر أولى؛ لأن حذف الجر وارد في كلام العرب وله وجه من القياس، ومما ورد فيه قول الشاعر:

وبَلدةٍ ليسَ بها أنِيسُ إلا اليَعَافِيرُ وإلا العِيْسُ(١)

والمراد: ورُبَّ بلدة. وقولهم في القَسَم: "اللهِ لأَفعَلَنَّ"، ويُحكى عن رُؤْبَةَ أنّه كان يقال له: "كيف أصبحتَ؟ " فيقول: "خَيرٍ عافاكَ الله"، يريد: بِخَيْر، وقد خرَّج بعضهم الجر في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبٗا﴾ [النساء:١] على حذف الجارّ، بتقدير بالأرحام، فقد ثَبَتَ بهذا جوازُ حذفِ الجارّ في الاستعمال، وإن كان قليلًا، ولم يثبُت في الاستعمال العطفُ على عاملَين، فكان حملُه على ما له نظيرُ أوْلى. وهو من قبيلِ أحسنِ القبيحَيْن.

وأما من جهةِ القياس؛ فلأنّ الفعل لما كان يكثُر فيه الحذف، وشَارَكَهُ الحرفُ في كَوْنه عاملًا جاز فيه ما جاز في الفعل على سبيل النُّدْرة(٢).

٦- قول الشاعر:

وليس بمُدْنٍ حَتْفَه ذو تَقَدُّم لحربٍ ولا مُستَنْسِئِ العُمرَ مُحْجِم(٣)

ووجه استشهادهم بالبيت أن" مستنسىءٍ" معطوفة على "مُدْنٍ" والعامل فيها الباء،

(١) الرَّجز لجران العود في ديوانه، ورواية الديوان: بسابسًا ليس بها أنيس... ينظر: "ديوان جران العود النميري". رواية أبي سعيد السكري. (ط١، القاهرة: دار الكتب المصرية١٣٥٠هـ)، ص: ٥٢.

(٢) ابن يعيش، "شرح المفصل للزمخشري". تقديم: الدكتور إميل بديع يعقوب. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م).٢: ١٩٦-١٩٧.

(٣) لم أقف على قائله، والبيت في ابن مالك، "شرح التسهيل"، ١: ٣٨٧؛ وأبي حيان، "التذييل والتكميل"، ٤: ٣٢١؛ وناظر الجيش، "تمهيد القواعد"، ٣: ١٢٥١ بلا نسبة.

ومحجم معطوفة على "ذو تقدم" والعامل فيها ليس[١].

وخرَّجه القائلون بمنع جواز العطف على عاملين بأنَّ (مستنسئٍ) مجرورة بحرف الجر المحذوف (الباء) بدلالة قوله: (بمدنٍ) والتقدير: وليس بمدنٍ ولا مستنسئٍ، قال ابن مالك: " وليس هذا من العطف على عاملين، بل من حذف عامل لدلالة عامل مثله عليه، وحذف حرف الجر من المعطوف لدلالة مثله عليه كثير".[٢]

٧- قول الفرزدق:

وباشَرَ راعيها الصَّلا بلَبانِه وجَنْبَيْه حَرَّ النارِ ما يتحرَّقُ[٣]

ووجه الاستشهاد بالبيت أنه عطف (جنبيه) على (لبانه) والعامل فيها الباء، وعطف (حرَّ النارِ) على (الصلا) والعامل فيها الفعل، والتقدير: وباشر بجَنْبَيْه حرَّ النار[٤].

وخرَّجه القائلون بمنع العطف على عاملين بأنَّ جنبيه مجرور بحرف الجر المحذوف الباء بدلالة قوله: " بجنبيه"، وقد ردَّ أبو علي الفارسي هذا التخريج، وأنه فرارٌ من عيب إلى عيب آخر فقال: "فإن أضمرت في قول الفرزدق، الجار لتقدم ذكره كما ذهب إليه بعض الناس في قوله: "واختلاف الليل والنهار لآيات"، لم يخلص مع ذلك من عيب آخر، وهو الفصل

(١) ينظر: ابن مالك، "شرح التسهيل لابن مالك"، ١: ٣٨٧؛ وأبو حيان، محمد بن يوسف. "التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل". تحقيق: د. حسن هنداوي (ط١، دمشق: دار القلم ودار كنوز إشبيليا)،٤: ٣٢١.

(٢) ابن مالك، "شرح التسهيل"، ١: ٣٨٣، وينظر: أبو حيان، "التذييل والتكميل"، ٤: ٣٢١.

(٣) "ديوان أبي دؤاد الإيادي". تحقيق أنوار محمود الصالحي و د. أحمد هاشم السامرائي. (ط١، دار العصماء١٤٣١هـ)، ص: ٣٨٨.

(٤) ينظر: الفارسي، ا"لحجة للقراء السبعة"، ٦: ١٧٢؛ والفارسي، "المسائل العسكريات في النحو العربي". تحقيق د. علي جابر المنصوري. (عمان: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ٢٠٠٢ م).٨٦؛ والسمين الحلبي، "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون". تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط. (دمشق: دار القلم)، ٩: ٦٣٧.

بين المعطوف وحرف العطف، وذلك ما لا تكاد تجده في مصطلح حال السعة والاختيار"[١].

٨- قول أبي دؤاد الإيادي:

أَكُلَّ امرِئٍ تَحْسَبِينَ امرأً ونَارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نَارَا [٢]

ووجه استشهادهم أن "نارٍ" معطوفة على "امرئٍ" والعامل فيها "كل"، و"نارًا" معطوفة على "امرأً" والعامل فيها "تحسبين"[٣].

وخرَّجه القائلون بمنع العطف على عاملين على تقدير كل محذوفة، قال سيبويه: "كأنك أظهرت كل، وإنما استغنيت عن تثنيتها لذكرك إيَّاها في أوّل الكلام ولقلّة التباسِه على المخاطَبِ. وجاز كما جاز في قولك: ما مِثْلُ عبدِ الله يقول ذاك ولا أخِيهِ، وإن شئتَ قلت: ولا مثلُ أخيه فكما جاز في جمع الخبر كذلك يجوز في تفريقه. وتفريقُه أن تقول: ما مثلُ عبد الله يقول ذاك ولا أخيه يَكْرَهُ ذاك. ومثل ذلك ما مثلُ أخيك ولا أبيك يقولانِ ذاك، فلمّا جاز في هذا جاز في ذلك"[٤].

وذهب بعضهم إلى أن حذف المضاف مكروه بابه الضرورة وحذفه وإبقاء عمله ضعيف[٥]، قال ابن يعيش: "فإن قيل: حذف المضاف وإبقاءُ عمله على خلافِ الأصل، وهو ضعيفٌ، والعطفُ على عاملَيْن ضعيف أيضًا، فلِمَ كان حَمْلُه على الجارّ أوْلى من حَمْله

(١) الفارسي، "المسائل العسكريات"، ٨٦.

(٢) الديوان: ١١٢.

(٣) ينظر: ابن السراج، "الأصول في النحو"، ٢: ٧٠؛ والنحاس، "إعراب القرآن" ٤: ٩٣؛ والسيرافي، "شرح كتاب سيبويه" ١: ٣٤٤؛ وابن جني، "المحتسب"، ص: ٢٨١.

(٤) ينظر: سيبويه، "الكتاب"، ١: ٦٦.

(٥) ينظر: ابن عطية، "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز". تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٢٢ هـ).٢: ٥٤٩؛ وأبو حيان، "البحر المحيط"، ٥: ٣٤٨.

على العطف على عاملَيْن؟ قيل: لأن حذف الجارّ قد جاء في كلامهم، وله وَجْهٌ من القياس ولم يثبُت في الاستعمال العطفُ على عاملَين، فكان حملُه على ما له نظيرُ أوْلى. وهو من قبيلِ أحسنِ القبيحَيْن"(١).

ويروى البيت بنصب نارًا الأولى كذلك، وليس في هذه الرواية عطف على عاملين قال ابن السراج وهو الوجه(٢).

٩- قولهم في المثل: "ما كل سوداءَ تمرةً، ولا بيضاءَ شحمةً"(٣)، ووجه استشهادهم بالمثل أنَّه عطف "بيضاء" على "سوداء" والعامل فيها كل" وعطف "شحمة" على "تمرة" والعامل فيها "ما"(٤).

وخرَّجه القائلون بمنع جواز العطف على عاملين، كما خرجوا الشاهد السابق على حذف كل وتقديرها وإبقاء عملها، قال سيبويه: "كأنك أظهرت كلَّ فقلتَ ولا كلُّ بيضاءَ"(٥).

الترجيح بين الأقوال

استشهد المجيزون العطف على معمولي عاملين بتسعة شواهد، شاهد منها لم يستشهد

(١) ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٢: ١٩٨.

(٢) ينظر: ابن السراج، "الأصول"، ٢: ٧٤.

(٣) ينظر: المفضل بن سلمة. "الفاخر". تحقيق عبد العليم الطحاوي. (ط١، دار إحياء الكتب العربية١٣٨٠هـ)، ص: ١٩٥؛ وأبو هلال العسكري، "جمهرة الأمثال". تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. (بيروت: دار الفكر)، ٢: ٢٨٧؛ والميداني، "مجمع الأمثال". تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (بيروت: دار المعرفة)، ٢: ٢٨١ ومعنى المثل: ليس كل ما أشبه شيئًا يكون ذلك الشيء.

(٤) ينظر: ابن السراج، "الأصول في النحو"، ٢: ٧٠؛ والسيرافي، "شرح كتاب سيبويه" ١: ٣٤٤؛ وابن الحاجب، "الأمالي"، ١: ١٣٤.

(٥) سيبويه، "الكتاب"، ١: ٦٦.

به إلا الأخفش، وهو قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ:٢٤] وأبطل النحاة الاستشهاد به؛ لأنه لم يعطف على (في) الواقعة بعد حرف العطف شيءٌ، فليس بعد حرف العطف إلا معطوف واحد، فالاستشهاد به فاسد[١]. فتحصل لدينا ثمانية شواهد، جميع هذه الشواهد الثمانية أحد المتعاطفين فيها مجرورٌ، والمجرور متقدمٌ في المعطوف، وسبعة من هذه الشواهد المجرور فيها متقدم كذلك في المعطوف عليه، عدا شاهدٍ واحد تأخر فيه المجرور في المعطوف عليه وهو قول الفرزدق:

وباشَرَ راعيها الصَّلا بلَبانِه وجَنْبَيْه حَرَّ النارِ ما يتحرَّقُ

حيث تقدَّم المنصوب (الصلا) في المعطوف عليه على المجرور(لبانه).

وتوجيه المانعين العطف على معمولي عاملين لكل شواهد المجيزين لا يخلو من ضعف ففي الشاهد الأول، وهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝٣ وَفِى خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٤ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الجاثية:٣-٥]. خرَّج المانعون العطف على معمولي عاملين تكرار (آيات) بأنه ليس من قبيل العطف وإنما هو لتأكيد الآيات الأولى وهي هي، وتقدير الكلام: إنَّ فِي السَّماواتِ وَالْأَرْضِ لَآياتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ. وَفِي خَلْقِكُمْ وَما يَبُثُّ مِنْ دابَّةٍ آياتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ، وَاخْتِلافِ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ آياتٍ"، ومثله " إن في الدار زيدًا، والقصر زيدًا " وهو جائز إذا كان " زيد " الثاني هو الأول[٢]، وهو توجيه ظاهر

(١) ينظر: ابن ولاد التميمي، "الانتصار لسيبويه على المبرد" تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م)، ص: ٥٧.

(٢) ينظر: ابن السراج، "الأصول في النحو" ٢: ٧٥؛ والسيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ١: ٣٤٠.

الضعف؛ ذلك أن الآيات التي في السماوات غير الآيات التي في الأرض، والآيات التي في الخلق واختلاف الليل والنهار وإنزال المطر تختلف عن الآيات في غيرها، وقد حاول السيرافي الجواب عن هذا الإشكال بقوله: " لما كانت هذه الآيات التي في هذه الأشياء المختلفة، تدل مع اختلافها دلالة واحدة على خالقها- عز وجل- جاز أن يقال إنها واحدة، ألا ترى أنك لو سمعت قومًا يخبرون عن شيء بمعنى واحد جاز أن تقول: سمعت أقاويلهم، وهي واحدة. وتقول: "قول زيد وعمرو واحد" إذا كانا يخبران عن معنى واحد مجازا وتوسعًا"(١). وهذا توجيه لا يخلو من تكلف؛ لأن ظاهر التفسير يدل على أنها مغايرة لما قبلها وليست من قبيل التأكيد، ومن القواعد المقررة أن التأسيس مقدم على التأكيد في تفسير القرآن الكريم، وحمل الكلام على الإفادة خير من حمله على الإعادة(٢).

وفي الشاهد الثاني وهو قول الشاعر:

فَلَيْسَ بآتِيكَ مَنْهِيُّهَـا ولاَ قَاصِرٍ عَنْكَ مأمورُهَا

تخريج المانعين العطف على معمولي عاملين بأن الهاء في "مأمورها" وإن كان عائدًا على "منهيُّها" إلا أن "منهيُّها" مُتَّصِل بالأمور، فَإِذا عطف على "منهيُّها" فَكَأَنَّهُ عطف على الْأُمُور، تخريج فيه تكلُّف ردَّه أصحابهم، حيث ردَّه المبرد وذكر أنه لا يمكن أن تخرّج رواية الجر إلا بالعطف على العاملين(٣).

وفي الشاهد الثالث، وهو قول النابغة الجعدي:

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أنْ نَرُدَّها صِحَاحًا ولا مستنكرٍ أن تُعقَّرا

خرّجه القائلون بمنع العطف على معمولي عاملين، على تأويل ردها بمنزلة رد الخيل،

(١) السيرافي، "شرح كتاب سيبويه" ١: ٣٤٠.

(٢) ينظر: الجرجاني، "التعريفات". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٠٣-١٩٨٣م)، ص: ٥٠.

(٣) ينظر: المبرد، "المقتضب" ٤: وابن السراج، "الأصول في النحو"، ٢: ٧٠.

وذلك أن قبل هذا البيت:

ونُنْكِرُ يَوْمَ الرَّوْعِ أَلْوانَ خَيْلِنَا مِنَ الطَّعنِ حَتى نَحْسِبَ الجونَ أشْقَرَا

فإذا قال: " فليس بمعروف لنا رد الخيل "، جاز أن تجعل رد الخيل بمنزلة الخيل، وهذا التخريج فيه من التكلف كما في سابقه ورده المبرّد أيضًا(١).

أما الشواهد الخامس والسادس والسابع، وهي:

قول أبي النجم:

أوصيت من برَّة قلبًا حُرَّا بالكلبِ خيرًا والحَماةِ شرًّا

وقول الشاعر:

وليس بمُدْنٍ حَتْفه ذو تقدم لحرب ولا مُسْتَنْسِئِ العُمر مُحْجِم

وقول الفرزدق:

وباشَرَ راعيها الصَّلا بلَبانِه وجَنْبَيْه حَرَّ النارِ ما يتحرَّق

فكل هذه الشواهد خرَّجها المانعون العطف على معمولي عاملين على تقدير إعادة حرف الجر وإضمار حرف الجر وإبقاء عمله ضعيف وغير جائز إلا في الضرورة(٢).

أما الشاهدان الثامن والتاسع وهما:

قول أبي داود الإيادي:

أَكُلَّ امرِئٍ تَحْسَبِينَ امرأً ونَارٍ تَوَقَّدُ بالليلِ نَارَا

وقولهم في المثل: "ما كل سوداءَ تمرةً، ولا بيضاءَ شحمةً"

فقد خرجهما القائلون بمنع العطف على معمولي عاملين على تقدير كل محذوفة،

(١) ينظر: ابن السراج، "الأصول في النحو"، ٢: ٧٠.

(٢) ينظر: السيرافي، "شرح كتاب سيبويه"، ١: ٣٩٨؛ وابن الحاجب، "الأمالي" ٢: ٧١٣؛ وابن يعيش، "شرح المفصل"، ٢: ١٩٦.

وحذف المضاف مكروه بابه الضرورة[١].

وبعد تحليلي للشواهد التي استشهد بها القائلون بجواز العطف على معمولي عاملين، وردود المانعين وتوجيههم للشواهد، وما عرضتُه من ضعف لتوجيهات المانعين من العطف على معمولي عاملين، أصل إلى القول بأن العطف على معمولي عاملين وارد عن العرب وله شواهد كثيرة، قال ابن قتيبة: "والعطف على عاملين قد جاء في القرآن وهو في الشعر كثير"[٢] وتخريج هذه الشواهد على العطف على معمولي عاملين أولى من التكلف لتوجيهها بوجه ضعيف، والخروج من الإشكال الذي طرحه المانعون العطف على معمولي عاملين بأننا لو أجزنا العطف على معمولي عاملين جاز العطف على ثلاثة وأكثر، بالقول: إن هذه الشواهد وردت عن العرب الفصحاء، فلا ينبغي لنا ردها وصرفها عن وجهها، ولكنها خالفت المشهور في كلامها، فلا ينبغي التوسع فيها والقياس عليها؛ ليستقيم قانون اللغة ويطرد، ونعاملها معاملة ماورد عن العرب مما لا يتوسع في القياس عليه.

(١) ينظر: ابن يعيش، "شرح المفصل"، ٢: ١٩٨.

(٢) ابن قتيبة، "أدب الكاتب". تحقيق محمد الدالي. (مؤسسة الرسالة)، ص: ٢٠٠.

الخاتمة

بعد عرض آراء النحاة في مسألة العطف على العاملين وشواهدهم ومناقشتها توصل الباحث إلى النتائج التالية:

١-ترجيح جواز العطف على العاملين؛ لورود كثير من الشواهد عليه في كلام العرب، وقوانين اللغة إنما هي مستنبطة من كلام العرب؛ وإنما وضعت هذه القوانين كما يقول ابن جني؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها، وإن لم يكن منهم، وإن شذَّ بعضُهم عنها رد بها إليها(١)، وقد ابتعد أهل العربية كثيرًا عن لغتهم، ومعرفة قواعدها وقوانينها، فنحن بحاجة ماسة إلى تقريبها لهم.

٢-التكلف في تخريج الشواهد عن ظاهرها يزيد قواعد النحو تعقيدًا، ويزيد طلاب هذا العلم نفورًا عن دراسته، في وقت نحن أكثر ما نكون حاجة إلى تيسيره لهم، في ظل الهجمات الشرسة على العربية، والتهم الموجهة لها بالصعوبة والتعقيد والجمود، ومسألة العطف على معمولي عاملين مسألة واحدة من مسائل كثيرة لا أرى أن نتكلف في توجيهها عن ظاهرها، مع مراعاة أن هذا لا يكون على إطلاقه، وإنما يكون في المسائل التي وردت شواهد كثيرة على مخالفاتها، أما الجرأة على نقض قواعد النحاة بنقيض ذلك؛ أي بشواهد قليلة، يتكلف في تخريجها على غير القوانين المطردة، مع أنه يمكن توجيهها على وجوهها المشهورة فهو باب إلى هدم اللغة، ينبغي إغلاقه في وجه كل من يسعى إليه.

(١) ينظر: ابن جني، "الخصائص". تحقيق محمد علي النجار. (ط٤، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب). ١/٣٥.

المصادر والمراجع

ابن الأثير، المبارك بن محمد. "البديع في علم العربية". تحقيق د. فتحي أحمد علي الدين. (ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى ١٤٢٠ هـ).

ابن الحاجب، عثمان بن عمر. "الأمالي". تحقيق د. فخر صالح سليمان قدارة. (بيروت: دار الجيل ١٤٠٩هـ)

ابن الخباز، أحمد بن الحسين. "توجيه اللمع". تحقيق أ. د. فايز زكي محمد دياب. (ط٢، مصر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م).

ابن السراج، محمد بن السري. "الأصول في النحو". تحقيق عبد الحسين الفتلي. (بيروت: مؤسسة الرسالة).

ابن الناظم بدر الدين، محمد بن محمد. "شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك". تحقيق محمد باسل عيون السود. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠م).

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. "أدب الكاتب". تحقيق محمد الدالي. (مؤسسة الرسالة).

ابن مالك، محمد بن عبد الله. "شرح تسهيل الفوائد". تحقيق: د. عبد الرحمن السيد و د. محمد بدوي المختون. (ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ١٤١٠هـ).

ابن هشام، عبد الله بن يوسف. "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب". تحقيق د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. (ط٥، دمشق: دار الفكر).

ابن ولاد التميمي، أحمد بن محمد. "الانتصار لسيبويه على المبرد" تحقيق د. زهير عبد المحسن سلطان. (ط١، بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م).

ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش. "شرح المفصل للزمخشري". تقديم: الدكتور إميل بديع يعقوب. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م).

أبو الفتح، عثمان بن جني "الخصائص". تحقيق محمد علي النجار. (ط٤، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب).

أبو الفتح، عثمان بن جني. "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها". (وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م).

أبو الفداء، إسماعيل بن علي. "الكناش في فني النحو والصرف". تحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام. (بيروت: المكتبة العصرية للطباعة والنشر ٢٠٠٠ م).

أبو حيان، محمد بن يوسف. "ارتشاف الضرب من لسان العرب". تحقيق رجب عثمان محمد. (ط١، القاهرة: مكتبة الخانجي ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م).

أبو حيان، محمد بن يوسف. "البحر المحيط". تحقيق صدقي محمد جميل. (بيروت: دار الفكر١٤٢٠ هـ).

أبو حيان، محمد بن يوسف. "التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل". تحقيق: د. حسن هنداوي (ط١، دمشق: دار القلم ودار كنوز إشبيليا).

أبو طالب، المفضل بن سلمة. "الفاخر". تحقيق عبد العليم الطحاوي. (ط١، دار إحياء الكتب العربية١٣٨٠هـ).

الاستراباذي محمد بن الحسن. "شرح الرضي على كافية ابن الحاجب". تحقيق د. يوسف محمد عمر. (ليبيا: جامعة قار يونس ١٣٩٥- ١٩٧٥م).

الجرجاني، علي بن محمد. "التعريفات". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٠٣-١٩٨٣م).

"ديوان أبي النجم العجلي". تحقيق محمد أديب عبد الواحد. (دمشق: مجمع اللغة العربية).

"ديوان أبي دؤاد الإيادي". تحقيق أنوار محمود الصالحي و د. أحمد هاشم السامرائي. (ط١، دار العصماء١٤٣١هـ).

"ديوان الأعور الشني". تحقيق ضياء الدين الحيدري. (ط١، بيروت: مؤسسة المواهب للطباعة والنشر١٤١٩هـ).

"ديوان الفرزدق". شرح وضبط علي فاعور. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية١٤٠٧).

"ديوان النابغة الجعدي". تحقيق واضح الصَّمد. (ط١ بيروت: دار صادر١٩٨٩م).

"ديوان النابغة الجعدي". تحقيق واضح الصَّمد. (ط١ بيروت: دار صادر١٩٨٩م).
"ديوان جران العود النميري". رواية أبي سعيد السكري. (ط١، القاهرة: دار الكتب المصرية١٣٥٠هـ).
"ديوان جرير". تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه. (ط٣، دار المعارف).
الزجاج، إبراهيم بن السري. "معاني القرآن وإعرابه". تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي. (ط١، بيروت: عالم الكتب ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
السمين الحلبي، أحمد بن يوسف. "الدر المصون في علوم الكتاب المكنون" تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط. (دمشق: دار القلم).
السُّهَيلي، عبد الرحمن بن عبد الله. "نتائج الفكر في النَّحو". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤١٢ – ١٩٩٢م).
سيبويه، عمرو بن عثمان "الكتاب". تحقيق عبد السلام محمد هارون. (ط٣، القاهرة: مكتبة الخانجي ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
السيرافي أبو سعيد، الحسن بن عبد الله. "شرح كتاب سيبويه". تحقيق أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية٢٠٠٨ م).
السيرافي، يوسف بن الحسن. "شرح أبيات سيبويه". تحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشم. (القاهرة: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م).
السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. "همع الهوامع في شرح جمع الجوامع". تحقيق عبد الحميد هنداوي. (القاهرة: المكتبة التوفيقية).
الصبان، محمد بن علي "حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك". (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م).
الطبراني، سليمان بن أحمد. "المعجم الأوسط". تحقيق طارق عوض الله وعبد المحسن الحسيني. (القاهرة: دار الحرمين).
العسكري أبو هلال، الحسن بن عبد الله "جمهرة الأمثال". تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. (بيروت: دار الفكر).

العكبري، عبد الله بن الحسين. "التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين". تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين. (ط١، دار الغرب الإسلامي١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).

العيني، محمود بن أحمد. "المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية". تحقيق أ. د. علي محمد فاخر، وآخرون. (ط١، القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر١٤٣١هـ - ٢٠١٠م).

الفارسي، الحسن بن أحمد. "التعليقة على كتاب سيبويه". تحقيق د. عوض القوزي. (ط١ ١٤١٠هـ).

الفارسي، الحسن بن أحمد. "الحجة للقراء السبعة". تحقيق بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي. (ط٢، دمشق: دار المأمون للتراث ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).

الفارسي، الحسن بن أحمد. "المسائل العسكريات في النحو العربي". تحقيق د. علي جابر المنصوري. (عمان: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ٢٠٠٢ م).

المبرد، محمد بن يزيد. "الكامل في اللغة والأدب". تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. (ط٣، القاهرة: دار الفكر العربي ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م).

المبرد، محمد بن يزيد. "المقتضب". تحقيق. محمد عبد الخالق عظيمة. (بيروت: عالم الكتب).

ابن عطية، محمد بن عطية "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز". تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية ١٤٢٢ هـ.

المعري أبو العلاء، أحمد بن عبد الله "اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي". تحقيق محمد سعيد المولوي. (ط١، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م).

الميداني، أحمد بن محمد. "مجمع الأمثال". تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. (بيروت: دار المعرفة).

ناظر الجيش، محمد بن يوسف. "تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد". تحقيق أ. د. علي محمد فاخر وآخرون. (ط١ القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ١٤٢٨هـ).

النَّحاس، أحمد بن محمد. "إعراب القرآن". تعليق عبد المنعم خليل إبراهيم. (ط١، بيروت: دار الكتب العلمية١٤٢١هـ).

Bibliography

abin al'athira, almubarak bin muhamadi. "albadie fi eilm alearabiati". tahqiq du. fathi 'ahmad eali aldiyn. (ta1, makat almukaramati: jamieat 'ami alquraa 1420 hu).

abn alhajibi, euthman bn eumri. "al'amalii". tahqiq du. fakhr salih sulayman qadarata. (birut: dar aljil 1409h)

abin alkhabazi, 'ahmad bin alhusayni. "tawjih allimae". tahqiq 'a. da. fayiz zaki muhamad diab. (ta2, masra: dar alsalam liltibaeat walnashr waltawzie waltarjamat 1428 hi - 2007 mi).

abin alsaraji, muhamad bn alsuri. "al'usul fi alnahu". tahqiq eabd alhusayn alfatli. (birut: muasasat alrisalati).

abn alnaazim badr aldiyn, muhamad bin muhamad. "shrah abn alnaazim ealaa 'alfiat abn malk". tahqiq muhamad basil euyun alsuwdu. (ta1, bayrut: dar alkutub aleilmiati1420 hi - 2000 mi).

abn qutaybata, eabd allh bin muslimi. '"adab alkatibi". tahqiq muhamad aldaali. (muasasat alrisalati).

abin malik, muhamad bin eabd allah. "shrh tashil alfawayidi". tahqiqu: da. eabd alrahman alsayid w da. muhamad badawi almakhtuna. (ta1, hajr liltibaeat walnashr waltawzie wal'iielan 1410h).

abin hisham, eabd allh bin yusif. "mghni allabib ean kutub al'aearib". tahqiq du. mazin almubarak wamuhamad eali hamd allah. (ta5, dimashqa: dar alfikri).

abn wilad altamimi, 'ahmad bin muhamad. "alaintisar lisibwih ealaa almubardi" tahqiq du. zuhayr eabd almuhsin sultan. (ta1, bayrut: muasasat alrisalat 1416h - 1996mu).

abin yaeishu, yaeish bin ealiin bin yaeish. "shrah almufasal lilzumakhshiri". taqdimu: alduktur 'iimil badie yaequba. (tu1, bayrut: dar alkutub aleilmiati1422 hi - 2001 mi).

'abu alfatah, euthman bin jini "alkhasayisi". tahqiq muhamad eali alnajaar. (ta4, alqahirati: alhayyat almisriat aleamat lilkitabi).

'abu alfatah, euthman bin jini. "almuhtasib fi tabyin wujuh shawadhi alqira'at wal'iidah eanha". (wizarat al'awqafi, almajlis al'aelaa lilshuyuwn al'iislamiati1420hi- 1999mu).

'abu alfida'i, 'iismaeil bin eulay. "alkinash fi faniy alnahw walsarfi". tahqiqu: alduktur riad bin hasan alkhawama. (birut: almaktabat aleasriat liltibaeat walnashri2000 mi).

'abu hayan, muhamad bin yusif. "artishaf aldarb min lisan alearabi". tahqiq rajab euthman muhamadu. (ta1, alqahirati: maktabat alkhanji 1418 hi - 1998 mi).

'abu hayan, muhamad bin yusifa. "albahr almuhita". tahqiq sidqi muhamad jimil. (birut: dar alfikri1420 hi).
'abu hayan, muhamad bin yusif. "altadhyil waltakmil fi sharh kitab altashili". tahqiqu: du. hasan hindawi(ta1, dimashqa: dar alqalam wadar kunuz 'iishbilya).
'abu talib, almufadal bin salamata. "alfakhir". tahqiq eabd alealim altahawi. (ta1, dar 'iihya' alkutub alearabiati1380h).
alastirabadhii muhamad bin alhasan. "shrah alradi ealaa kafiat aibn alhajib". tahqiq du. yusif muhamad eumr. (libia: jamieat qar yunis 1395- 1975ma).
aljirjani, ealiin bin muhamadi. "altaerifati". (tu1, bayrut: dar alkutub aleilmiat 1403-1983ma).
"diwan 'abi alnajm aleajli". tahqiq muhamad 'adib eabd alwahidi. (dimashqa: majmae allughat alearabiati).
"diwan 'abi duaad al'iiadiu". tahqiq 'anwar mahmud alsaalihii w du. 'ahmad hashim alsaamaraayiy. (ta1, dar aleasma'i1431h).
"Diwan al'aewar alshani". tahqiq dia' aldiyn alhidri. (ta1, bayrut: muasasat almawahib liltibaeat walnashri1419h).
"Diwan alfirzdaqa". sharh wadabt ealiin faeur. (tu1, bayrut: dar alkutub aleilmiati1407).
"Diwan alnaabighat aljaedi". tahqiq wadih alssamd. (t1 birut: dar sadri1989ma).
"Diwan alnaabighat aljaedi". tahqiq wadih alssamd. (t1 birut: dar sadri1989ma).
"Diwan jaraan aleud alnimiri". riwayat 'abi saeid alsukari. (ti1, alqahirata: dar alkutub almisriati1350h).
"Diwan jirir". tahqiq alduktur nueman muhamad 'amin tah. (ta3, dar almaearifi).
alzujaji, 'iibrahim bin alsiri. "meani alquran wa'iierabuhi". tahqiqu: eabd aljalil eabduh shalbi. (ta1, bayrut: ealim alkutub 1408h - 1988mi).
alsamin alhalbi, 'ahmad bin yusif. "aldr almasuwn fi eulum alkitaab almaknuna" tahqiqu: alduktur 'ahmad muhamad alkharati. (dimashqa: dar alqilmi).
alssuhayly, eabd alrahman bin eabd allahi. "natayij alfikr fi alnnahw". (tu1, bayrut: dar alkutub aleilmiat 1412 - 1992mu).
sibwyhi, eamru bin euthman "alkitabi". tahqiq eabd alsalam muhamad harun. (ta3, alqahirati: maktabat alkhanji 1408h - 1988ma).
alsirafi 'abu saeid, alhasan bin eabd allah. "shrah kitab sibwyh". tahqiq 'ahmad hasan mahdili, eali sayid eali. (ta1, bayrut: dar alkutub

aleilmiati2008 mi).
alsirafi, yusif bin alhasani. "shrah 'abyat sibwyhi". tahqiq alduktur muhamad eali alriyh hashim. (alqahirata: dar alfikr liltibaeat walnashr waltawziei1394 hi - 1974mi).
alsyuti, eabd alrahman bin 'abi bakr. "hamae alhawamie fi sharh jame aljawamiei". tahqiq eabd alhamid hindawi. (alqahirati: almaktabat altawfiqiatu).
alsabaan, muhamad bin ealiin "hashiat alsabaan ealaa sharh al'ashmunii li'alfiat abn malk". (ta1, bayrut: dar alkutub aleilmiat 1417 ha - 1997mi).
altabrani, sulayman bin 'ahmadu. "almuejam al'awsata". tahqiq tariq eiwad allah waeabd almuhsin alhusayni. (alqahirata: dar alharmini).
aleaskariu 'abu hilali, alhasan bin eabd allah "jamharat al'amthiali". tahqiq muhamad 'abu alfadl 'iibrahim. (birut: dar alfikri).
aleakbiri, eabd allh bin alhusayni. "altabyin ean madhahib alnahawiiyn albasariiyn walkufiiyni". tahqiq du. eabd alrahman aleuthaymin. (ta1, dar algharb al'iislamii1406hi - 1986mi).
aleayni, mahmud bin 'ahmadu. "almaqasid alnahwiat fi sharh shawahid shuruh al'alfiati". tahqiq 'a. da. eali muhamad fakhar, wakhrun. (ta1, alqahirata: dar alsalam liltibaeat walnashri1431h - 2010ma).
alfarsi, alhasan bin 'ahmadu. "altaeliqat ealaa kitab sibwyh". tahqiq da. eiwad alqawzi. (ta1 1410h).
alfarsi, alhasan bin 'ahmadu. "alhujat lilquraa' alsabeati". tahqiq badr aldiyn qahwaji wabashir juyjabi. (ta2, dimashqa: dar almamun lilturath 1413h - 1993mi).
alfarsi, alhasan bin 'ahmadu. "almasayil aleaskariaat fi alnahw alearabii". tahqiq da. eali jabir almansuri. (eman: aldaar aleilmiat aldawliat lilnashr waltawzie 2002 mi).
almubardi, muhamad bin yazida. "alkamil fi allughat wal'adba". tahqiq muhamad 'abu alfadl 'iibrahimi. (ta3, alqahirata: dar alfikr alearabii 1417h - 1997mu).
almubardi, muhamad bin yazid. "almuqtadabi". tahqiqu. muhamad eabd alkhaliq eazimatun. (birut: ealim alkitab).
abin eatiat, muhamad bin eatia "almuharir alwajiz fi tafsir alkitaab aleaziza". tahqiqu: eabd alsalam eabd alshaafi muhamad.(ta1, bayrut: dar alkutub aleilmiat 1422 hu.
almaeariy 'abu aleala', 'ahmad bin eabd allh "allaamie aleazizi sharh diwan almutanabi". tahqiq muhamad saeid almulawi. (ta1, markaz almalik faysal lilbuhuth waldirasat al'iislamiati1429h - 2008mu).

almaydani, 'ahmad bin muhamad. "majmae al'amthiali". tahqiqu: muhamad mahyaa aldiyn eabd alhamid. (birut: dar almaerifati).

nazir aljaysh, muhamad bin yusif. "tamhid alqawaeid bisharh tashil alfawayidi". tahqiq 'a. da. eali muhamad fakhir wakhrun. (ta1 alqahirati: dar alsalam liltibaeat walnashr waltawzie waltarjamat 1428h).

alnnahas, 'ahmad bin muhamad. "'iierab alqurani". taeliq eabd almuneim khalil 'iibrahim. (ta1, bayrut: dar alkutub aleilmiati1421h).